ومنها ما يختص الوحى بتجلية حقائقها دون أن يكون للعقل فيها أدنى معرفة [1] .
ومن ثم فلا غناء عن الوحى للعقل لكى يكمل به قواه حتى يصل إلى الحقائق العليا التى لا يصل إليها وحده ، وتكون مهمة الشرع إلى جانب العقل ، وعدم الاستغناء عنه بالعقل .

٤- قضية التأويل :

يشترك الفلاسفة مع المعتزلة فى القول بوجوب تأويل نصوص الكتاب والسنة إذا تعارضا مع منطق العقل ، وإن كان التأويل عند المعتزلة يتم على أساس من القول بالحقيقة والمجاز الذى وردت به لغة القرآن والسنة .

أما عند الفلاسفة فعلى أساس من القول بالظاهر والباطن [2] ، أو بالمثال والحقيقة ، وفرق ما بين المذهبين واضح والبون بينهما بعيد .

ولكن مع ادعاء المساواة أو عدم التناقض بين العقل والنقل فى الفلسفة الإسلامية ، فإنا نرى من تتبعنا للمنهج التطبيقى عندهم أن منهج العقل هو المنهج السائد لديهم، والمنهج المتبع دائماً فيما يمكن للعقل أن يصل إلى معرفته ودركه من مسائل الدين وقضاياه ،

وأيما كان : فإن النزعة الغالبة الغالية لدى الفلاسفة هى : تقديم العقل على النقل ، واعتبار حكم العقل كأداة صالحة لمعرفة حقائق الألوهية ، وما يتعلق بها ولو بغير هداية من الوحى ، واعتبار حكم العقل فى كثير من الحقائق الدينية ، واعتبار حكمه كذلك فيما يمكن أن يتعارض فيه العقل والوحى ، وبهذا يمكن لنا أن نقول كما تقدم « إن منهج الفلاسفة هو منهج العقل الخالص » ، وهى نظرة فيها من الغلو بالعقل أكثر مما لدى المعتزلة .

ومن ثم كان رد الفعل فى الوسط الإسلامى متمثلاً فى مذاهب النص ، والذوق ، والتعليم .. وغيرها .

---

(١) راجع د . إمام عبدالفتاح « مدخل إلى الفلسفة » ١١١ دار الثقافة / ١٩٧٩م .
ود . زكريا إبراهيم « مشكلة الفلسفة » ١٨٧ ، ١٨٨ دار مصر للطباعة / ١٩٧١م .

(٢) راجع ابن رشد « فصل المقال » ٣٢ وما بعدها / تحقيق عمارة / دار المعارف / ١٩٧٢م .

٢- المنهج النصي :

ويمثل هذا المنهج مذهب الحشوية والسلفية : وهم جماعة من أصحاب الحديث وغيرهم ممن تمسكوا بظواهر النصوص الدينية ، فالتزموا ظاهر النص ، وحرفية الوحي ، وحاولوا الفصل ما بين سلطان العقل وسلطة الوحي ، ولم يجعلوا مدخلاً للعقل فيما ورد به النص .

وهؤلاء قد أثارهم ما رأوا لدى المعتزلة والجهمية والقدرية وغيرهم من مخالفة للحديث ، وجرأة على نصوص الكتاب والسنة ، حيث أعملوا فيهما معاول التأويل والتصريف بما يخالف مذهب السلف ، ولم يكن عليه أمر الأمة ، ودهاهم ما رأوا من مناصرة بعض الخلفاء لهم ، فعملوا جهدهم على تقرير مذهب السلف ، والعودة إلى ما كان عليه أمر المسلمين في زمن النبي والراشدين ، ولكنهم اختلفوا :

أ- ففريق منهم رأوا وجوب الإيمان بما وردت به نصوص الكتاب والسنة ، وإجراء ما ورد على ظاهره دون تأويل أو تصريف ، ودون تشبيه أو تجسيم ، بل مع اعتقاد تنزيه الحق سبحانه عما لا يليق به ، وقد بالغوا في معنى التنزيه ، والاحتراز عن التشبيه حتى قالوا : « من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : { .. خلقت بيدي } أو أشار بإصبعه عند روايته للحديث : « قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن » وجب قطع يده وقلع إصبعيه »[١] .

وقد قاد هذه الجماعة كل من الأئمة : مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ومحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وسار هذا الاتجاه بين اتجاهات مختلفة لأهل العقل والنص ، حتى كان الإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) وتلميذه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) اللذان حددا أصول هذا المنهج وقعدا قواعده ، وعرف هذا المذهب من يومئذ « بمذهب السلفية » نسبة إلى

---

(١) / الملل والنحل : ١ / ٩٥ . تحقيق بدران الأنجلو المصرية .الطبعة الثانية .

السلف [1] الصالح رضوان الله تعالى عليهم .
وهؤلاء كما قال الشهرستانى : « قد سلكوا طريق السلامة ، فقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل ، بعد أن نعلم قطعاً : أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأن كل ما تمثل فى الوهم فإنه خالقه ومقدره » [2] .

ويمكن تحديد مذهب السلفية فيما يأتى :
١- التقديس لجلال الله سبحانه ، وتنزيهه عما لا يليق به .
٢- الإيمان بما ورد به الكتاب والسنة كما ورد .
٣- الاعتقاد بأن ما وصف الله تعالى به نفسه هو حق بالمعنى الذى أراده ، وعلى الوجه الذى قاله ، وإن كنا لا نقف على حقيقته .
٤- الإيمان بأن هذه الألفاظ التى يوهم ظاهرها التشبيه من الكتاب أو السنة الصحيحة قد أريد بها معنًى يليق بجلال الله تعالى وقدسه ، وهم يرون أن من فضل الله تعالى : أنه لم يذكر لفظاً متشابهاً إلا وقرن به ما يدل على زوال الوهم الباطل فيه ، بقرنية سابقة عليه ، أو لاحقة به .
٥- عدم تحديد المعنى المراد من هذه الألفاظ ، بل يجب التفويض والتسليم والإيمان بها دون تحديد المعنى المراد منها .
٦- يجب كف اللسان عن الخوض فى متشابه الكتاب ، كما يجب كفُّ الباطن عن التفكير فيه .
٧- لا يجوز تبديل لفظ من الألفاظ المتشابهة بغيره ، كما لا يجوز تصريف شئ من هذه الألفاظ : فلا يقال فى « استوى » مستو ، ولا فى « جاء » مجئ وهكذا حتى لا يتغير المعنى المراد بها ، أو ينعكس المقصود منها .
٨- لا يجوز الجمع بين الألفاظ المتشابهة المتفرقة فى الكتاب ، كما لا يجوز تفريق

---

(١) وقد اختلف العلماء فى تحديد معنى السلف ، وأصح ما قيل هو : أنهم الصحابة ، والتابعون ، وتابعوا التابعين ممن وافق رأيهم الكتاب والسنة ، ولم يشتهروا بضلالة أو بدعة ، ويدخل في جملتهم أئمة الدين ممن شهد المسلمون لهم بالإمامة وعرف عظم شأنهم في الدين ، وتلقى المسلمون العلم والدين عنهم كالأئمة الأربعة وسفيان الثورى ، وابن المبارك ، ورجال الصحاح : كالبخارى ، ومسلم وغيرهم . راجع د . خفاجى / فى العقيدة الإسلامية ١ / ١٩ - ٢٢ مطبعة الأمانة / ١٩٧٩ م .
أما السلفية فهم علماء المذهب الذين حددوا منهجه وقعدوا قواعده كالإمام ابن تيمية وابن قيم وغيرهما .
(٢) الملل والنحل : ٩٥/١ تحقيق بدران . طبع الأنجلو المصرية الطبعة الثانية .

المجتمع منها ، لأن ذلك قد يفيد غير المعنى ، أو يغير المراد منها .

٩- عدم جواز القياس على ما ورد من الألفاظ المتشابهة ، فإذا ورد لفظ « اليد » لا يجوز القياس عليه بإثبات الكف ، أو الساعد ، أو العضد ونحوه [١] .

وجماع المذهب هو :

الإيمان بما ورد من الكتاب والسنة كما ورد ، دون تشبيه أو تجسيم ، ودون تجريد أو تعطيل ، ودون تصريف أو تأويل . مع وجوب التنزيه لله سبحانه فى ذاته ، وصفاته ، وأفعاله ، وأن ما ورد من متشابه القرآن قد أراد الله تعالى به معنى يليق بجلاله ، دون ما يفهم أويتبادر من ظواهرها ، إلا أن الواجب هو التفويض دون تحديد المراد منها .

يقول العلامة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) بعد أن أشار إلى ما ورد فى القرآن الكريم من آيات التنزيه والتشبيه :« فأما السلف فغلبوا آيات التنزيه لكثرتها ، ووضوح دلالتها ، وعلموا استحالة التشبيه ، وقضوا بأن الآيات – المتشابهات – من كلام الله تعالى ، فآمنوا بها ، ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ، ولا تأويل ، وهذا معنى قول الكثير منهم : أمِرُّوها كما جاءت ، أى آمنوا بأنها من عند الله ، ولا تتعرضوا لتأويلها ، لجواز أن تكون ابتلاء ، فيجب الوقف والإذعان له » [٢] .

وتنتهى عقيدة السلفية عند نوع من التأويل الإجمالى يصرفون فيه اللفظ المتشابه عن ظاهره المتبادر منه والذى يوهم التشبيه أو التجسيم إلى معنى التنزيه ، دون تحديد المعنى الذى يؤول إليه اللفظ .

وهذا معنى قول « مالك » رضى الله عنه فى الاستواء : « الاستواء معلوم . والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة »[٣]

وهو موقف إن تميز بالتوقف فإنه يتميز كذلك بنوع من النظر ينأى بهم عن التشبيه إلى التنزيه .

وربما يزعم الباحثون أن السلفية لا يدعون مجالاً للعقل مطلقاً مع الشرع ، ولكنها فى نظرنا نظرة غير صائبة لأن السلفية لا يلغون العقل مطلقاً وإنما يقفون به عند حدود معينة ، ولا يبالغون فى تقديره وإعلاء شأنه إلى درجة الغلو التى وصل إليها

---

(١) راجع الرازى « أساس التقديس » والغزالى « إلجام العوام » ود : عبدالحليم محمود « التفكير الفلسفى » ١٢٦-١٣٢ ، ط.الأنجلو المصرية / ١٩٦٤ م .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ٣٩٥ . كتاب التحرير / ١٩٦٦ م .

(٣) الشهرستانى فى الملل : ١/ ٨٥ .

المعتزلة حيث جعلوا العقل أصلاً للنقل ، أو حتى الذى وصل إليه الأشاعرة حين جعلوا العقل قسيماً للشرع ، بل حاول السلفية أن يجعلوا الشرع مقدماً على العقل.
يقول الخطابى فى رسالته « الغنية عن الكلام » :
« إنا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف ، ولكنا لا نذهب فى استعمالها إلى الطريقة التى سلكتموها فى الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر ، وانقلابها فيها على حدوث العالم ، وإثبات الصانع ، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بيانا ، وإنما هو الشئ أخذتموه عن الفلاسفة ، وتابعتموهم عليه » (١) .
ويرى الإمام ابن تيميه : أن السلف لم يذموا الكلام بإطلاق ، وإنما ذموا الباطل منه لمخالفته الكتاب والسنة ولمخالفته العقل بالتالى ، لأن صحيح العقل لا يخالف صحيح النقل ، وكيف يذم الكلام مع أن الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالإستدلال » (٢) .
وهم يرون أن العقل سلطان ولىٌ الرسول ثم عزل نفسه (٣) .
وربما يتقدم ابن تيميه فوق هذا فيذكر : أنه إذا تعارض ظاهر النص مع العقل يقدم القطعى منهما أياً كان لكونه قطعياً لا غير ، ولا يجوز القول بتعارض النقل والعقل القطعيين لأنه قول بالجمع بين النقيضين . (٤)
وهو بهذا النص يساوى بين النص والعقل لأنه لا تعارض بينهما وعلى ذلك يقدم القطعى منهما .
هذا الكلام يرينا أن السلفية لم يزدروا العقل أو يعزلوه عن الشرع ، وإنما أرادوا لظروف عاشها المسلمون أن لا يجعلوا للعقل مكان التقدم بالنسبة للشرع ، أو يجعلوه حاكماً عليه ، أو يجعلوا النص عرضة للتأويل والتصريف ، وحينما ينكر ابن تيميه على المنطق الأرسطى فإنه لا يعنى بطلانه مطلقا ، وإنما يرى عدم حصر الاستدلال فيه من جانب ، ويرى عدم صحة استخدامه بالنسبة للقضايا الإلهية من جانب آخر لأنه لا ينطبق عليها .
=الأسباب التى دعتهم إلى إتخاذ هذا الموقف :
أما الأسباب التى دعتهم إلى الوقوف هذا الموقف والتشدد فيه فهى :

---

(١) صون المنطق / ٩١ وما بعدها دار الكتب العلمية – بيروت .
(٢) راجع يحيى قرقلى « الأسس المنهجية » ٢٠٣ دار الفكر العربى ١٩٧٨م .
(٣) ابن القيم « الصواعق المرسلة » ١٣٦/١ ، قرقلى / ٨٣ .
(٤) « تعارض العقل والنقل » ١٣٨/١ ، ١٧٠ ، ٨٧ تحقيق محمد رشاد سالم .

١- ما حدث - لعهدهم - على أيدى المعتزلة والجهمية والقدرية ، وغيرهم من جرأة على نصوص الكتاب والسنة حتى أعملوا فيهما معاول التأويل والتصريف مما لم يكن عليه أمر المسلمين من قبل ، وما حدث من رد الحديث ، أو عدم الاستدلال به كما فى خبر الآحاد .

٢- تشعب الآراء واختلاف الأنظار ، وتعدد المناهج والمذاهب ، ووقوع الخلاف بينها بعد أن أصبح الأمر رأياً ونظراً ، بَعُدَ به المسلمون عن كتاب ربهم وسنة نبيهم .

٣- المنع الوارد فى القرآن الكريم عن اتباع المتشابه وتأويل القرآن : { فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله } (١) .

٤- التأويل أمر مظنون بالاتفاق ، والقول بالظن فى العقائد الإسلامية لا سيما فيما يتعلق بالألوهية : من الذات أو الصفات ، أمر غير جائز ، بل أمر خطير ، فربما أولت الآية على غير وجهها أو المراد منها فنقع من ثم فى الزيغ والضلال .

٥- جواز أن يكون ما ورد من المتشابه ابتلاء من الله تعالى ، فيجب التوقف لذلك مع وجوب الإيمان والإذعان والتسليم « ونقول كما قال الراسخون { كل من عند ربنا } آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكلنا علم ذلك إلى عالمه - وهو الله سبحانه - ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ؛ إذ ليس شئ منه من شرائط الإيمان وأركانه » (٢) .

منهج السلفية فى الاستدلال :

١- يرى السلفية أن الطريق إلى تقرير العقائد الإسلامية ، وإثباتها هو : القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، ويقول فى ذلك الإمام ابن تيميه :

« كل ما يحتاج الناس إلى معرفته ، واعتقاده ، والتصديق به من هذه المسائل - أى مسائل العقيدة - كمسائل التوحيد ، والصفات ، والقدر وغيرها ، قد بينه الله ورسوله بيانا شافياً ، قاطعاً للعذر ، إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين ، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده بالرسل الذين بينوه وبلغوه ، وكتاب الله : الذى نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول حفظه ومعانيه ، والحكمة : التى هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتملة على ذلك غاية المراد » (٣) .

---

(١) آل عمران / ٧ .
(٢) الشهرستانى « الملل والنحل » ١ / ٩٥ .
(٣) العقل والنقل : ١/ ١٣ ط . ١٩٥١ م .

وهم يستدلون لذلك بكثير مما ورد عن السلف الصالح رضى الله عنهم ، من ذلك ما رواه الهروى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « من أخذ رأيا ليس فى كتاب الله ، ولم تمض به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يدر على ما هو منيته إذا لقى ربه »[1] .

أما مايقال من توقف السمع على العقل كما يرى المعتزلة وغيرهم فهو شئ من اختراع المعتزلة لأن المعرفة بالله تعالى أمر فطرى مركوز فى دخيلة كل إنسان . وهى أظهر للعقول والفطر من وجود النهار ، ومن لم ير ذلك فى عقله وفطرته فليتهمهما[2] .

٢- استخدام منهج القرآن الكريم فى الاستدلال :

يرى الإمام ابن تيميه أن القرآن الكريم لم يأت خبراً فحسب ، وإنما جاء بالخبر والدليل عليه ، وقدبين القرآن الكريم دلائل الربوبية ، والوحدانية ، ودلائل الأسماء والصفات ، ودلائل النبوة ، والمعاد ، وبين إمكانه وقدرته عليه ، ووقوعه بالأدلة السمعية والعقلية .

وقد حاول ابن تيميه أن يستخرج لنا منهج القرآن فى الاستدلال ، وذلك بعد تتبع آياته والنظر فى استدلالاته ورأى أن القرآن استخدم فى أدلته طرقاً برهانية لم يعرفها منطق أرسطو أو غيره وهى :

أ- قياس الطرد .

ب- قياس العكس .

وقد بين القرآن الكريم أن من أعظم صفات العقل : معرفة التماثل والاختلاف ، وأن المتماثلين حكمهما واحد ، وهذا ما يسمى « بقياس الطرد » ، وأن المختلفين حكمهما ولابد مختلف ، وهذا ما يسمى « بقياس العكس » ، وهذان القياسان مستخدمان فى القرآن الكريم ، وقد جاءت الرسل بهما ليستدل بهما على المطالب الدينية الموافقة للفطرة البشرية .

ويقسم ابن تيمية صور الاستدلال القرآنى إلى قسمين :

[أ] الآيات .

[ب] قياس الأولى .

ويرى أن حصر المناطقة الدليل فى القياس ، والاستقراء ، والتمثيل حصر لا دليل

---

(١) السيوطى « صون المنطق » ٣٩ .

(٢) انظر ابن القيم « مدارج السالكين » : ١/٦٠ .. تحقيق الشيخ محمد حامد / السنة المحمدية ١٩٥٥م .

عليه ، بل هو باطل كذلك ، ويرى أن الاستدلال بالآيات .. وهو استدلال بمعيّن على معيّن مساوٍ له في العموم والخصوص ، هو شيء ليس بالقياس ، ولا بالاستقراء ، ولا بالتمثيل ، بل هو أبلغ في وجه الدلالة من ذلك كله ،

« فدليل الآيات يشبه في الحقيقة مسلك الدوران في مباحث العلة الأصولية – أي دوران المقدم أو العلة مع التالي أو المعلول – وجوداً وعدماً ، وهو ما يسميه المحدثون : « قانون التلازم في الوقوع وفي التخلف » [1] .

أما قياس الأولى : وهو ما يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه [2] . فيرى ابن تيميه أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم قد أرشدوا البشر إلى الاستدلال بهذا الدليل ، دون القياس الشمولي المنطقي الذي تستوي فيه أفراده ، ودون التمثيل ، لأن الرب تعالى لا مثل له ، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده ، بل ما ثبت لغيره من كمال لا نقص فيه فثبوته له بطريق الأولى ، وما تنزه عنه غيره من النقائص فتنزهه عنه بطريق الأولى ، ولهذا كانت الأقيسة العقلية البرهانية في القرآن الكريم من هذا الباب [3] .

٣- اعتماد خبر الآحاد في منهج الاستدلال على العقائد الإسلامية :

فكل ما أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووصل إلينا بطريق صحيح يجب الإيمان به وتصديقه ، والاستدلال به في العمليات والنظريات جميعاً بدون تفرقة بين المتواتر منه والآحاد ، مادام صحيحاً ، فإذا صح الخبر ، ورواه الثقات والأئمة ، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم ويرى السلفية : أن القول بأن خبر الآحاد لا يفيد العلم بحال ، ولا يجوز العمل به في العقائد بل لابد من المتواتر في هذا الباب هو شيء من اختراع القدرية والمعتزلة [4] ولهم دفاع طويل في هذا الموضوع يستشهدون عليه بكثير من النصوص القرآنية والنبوية وغيرها ، ويرون أن الاستشهاد بخبر الواحد والقول بإفادته العلم هو قول السلف جميعاً من أمثال مالك

---

(١) د/ النشار « مناهج البحث عند مفكري الإسلام » ٢١٧ . دار المعارف / ١٩٧٨ م .

(٢) ابن تيميه « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٣) الرد على المنطقيين / ١٥٠ ، وجهد القريحة نقلاً عن السيوطي « صون المنطق » : ٢٥٢ .ط بيروت.دار الكتب العلمية . وراجع التفصيل في كتابنا « قضية التأويل في الفكر الإسلامي » ٨٦-٩٥ دار الطباعة المحمدية١٩٨٧م

(٤) د. خفاجي « في العقيدة الإسلامية » ١ / ٣٠ / ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

بن أنس ، وسفيان الثورى ، وأحمد بن حنبل وغيرهم لا نعلم فيه مخالفاً [1]

ب- الحشوية :

أما الحشوية [2] فقد التزموا - كالسلفية - ظاهر النص ، وحرفية الوحى ، ولكنهم بالغوا فى هذا حتى انتهى بهم الأمر إلى التشبيه والتجسيم ، وجوزوا على الله تعالى ما يجوز على الأجسام والأشياء ، حتى حكى عن بعضهم قوله : « أعفونى من الفرج واللحية ، واسألونى عما وراء ذلك » [3] يقول العلامة ابن خلدون بعد أن حكى مذهب السلفية : « وشذ لعصرهم مبتدعة اتبعوا ما تشابه من الآيات ، وتوغلوا فى التشبيه : ففريق منهم أشبه فى الذات ، وفريق منهم ذهبوا إلى التشبيه فى الصفات » [4] .

ومن هؤلاء : هشام بن الحكم ، ومحمد بن كرام ، وأحمد الهجيمى ، ومقاتل بن سليمان ، وأصحاب داود الجواربى [5] ، وأبو عاصم خشيش بن أصرم [6] وغيرهم ويصور لنا ابن رشد منهجهم فيقول :

« وأما الفرقة التى تُدْعَى [الحشوية] فإنهم قالوا : إن طريق معرفة وجود الله هو : السمع لا العقل ، أعنى أن الإيمان بوجوده الذى كلف الناس التصديق به يكفى فيه أن يتلقى من صاحب الشرع ، ويؤمن به إيماناً ، كما يتلقى منه أصول المعاد وغير ذلك مما لا دخل فيه للعقل » [7] .

ثم يقول : « وهذه الفرقة : الظاهر من أمرها أنها مقصرة عن مقصود الشرع فى الطريق التى نصبها للجميع مفضية إلى معرفة وجود الله ، فهذا حال الحشوية مع ظاهر الشرع » [8] .

---

(١) راجع ابن القيم « مختصر الصواعق المرسلة » ٢ / ٣٨٠ وما بعدها . تحقيق الشيخ محمد حامد / مكة / ١٣٤٨هـ .

(٢) والحشوية : نسبة إلى الحشو ، وهو الزائد الذى لا طائل تحته «التعريفات للجرجانى : ٦٠» وهم حشوية لأنهم قد أدخلوا فى العقيدة ما ليس فيها من التشبيه والتجسيم في مقابل مذهب التجريد والتعطيل عند المعتزلة والفلاسفة والباطنية .

(٣) الشهرستانى « فى الملل والنحل » ١ / ٩٥ .

(٤) المقدمة : ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٥) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ١ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٦) النشار « نشأة الفكر الفلسفى » ١ / ٢٩٢ .

(٧) « مناهج الأدلة » ١٣٤ تحقيق د . محمود قاسم .. الأنجلو المصرية ط ٢ .. ١٩٦٤ م

(٨) المرجع السابق : ١٣٤

ويقول الشهرستاني : « وأما ماورد في التنزيل من الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب ، والمجيء ، والإتيان ، والفوقية وغير ذلك : فأجروها – يعني الحشوية – على ظاهرها ، أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام ، وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة وغيرها ، وأجازوا على ربهم الملامسة ، والمصافحة ، وأن المسلمين يعانقونه في الدنيا والآخرة » .

« وقد أثبتوها صفات لله تعالى ، ولم يقنعوا بأن يقولوا إنها صفات فعل ، بل قالوا : إنها صفات ذات ، وأبوا أن يحملوها على توجيه اللغة ، بل قالوا : نحملها على ظواهرها ، ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون نحن أهل السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه »(١) .

وهؤلاء قد ألغوا العقل جملة ، وعزلوه عن مجال الشرع مطلقاً ، وهم مع غفلتهم عن وجوب تنزيهه سبحانه عما لا يليق به بمقتضى كثير من آيات التنزيه ، كأنهم لم يلتفتوا إلى شيء من هذه النصوص الصارفة عن الظاهر إلى المعاني اللائقة به ، والواجبة له سبحانه .

وهذا المذهب : يمثل في نظرنا طور الطفولة العقلية التي لم ترق بعد إلى فهم نصوص الكتاب ، ومقابلة بعضها ببعض ، وتفسير بعضها على أساس البعض الآخر درأ للتعارض بينها ، والتوفيق بين ما يفيد التنزيه ، وما يوهم التشبيه منها .

ومع اعتبارنا للظروف التي دعت السلفية إلى اتخاذ موقفها المتقدم ، ووقوفها عن حد الكتاب والسنة دون تأويل أو تصريف ، ودون تشبيه أو تجسيم ، وهو موقف يحقق صحة الاعتقاد وسلامة الدين ، وبلوغ اليقين ، لأن أدلة القرآن والسنة كافية لتحقيق هذا المعنى ، ومع إيماننا بأن هذا المنهج – وإن كان كافياً لصحة العقيدة – فإنه لا يكفي في مجال الدفاع عن الإسلام ، والحجاج عنه ، ومن ثم أصبح للمنهج العقلي مجال ، وأصبح لوجوده ضرورة إلى جانب المنهج النصي ، إلا أننا مع كل ذلك لا نجد مجالاً مطلقاً لمذهب الحشوية بين مناهج المسلمين في تقرير أو إثبات العقائد الإسلامية ، ولا يصلح أن يكون منهجاً إلا لمأفون جاهل بدينه وعقيدته .

---

(١) « الملل والنحل » ١ / ٩٥ . وراجع « نشأة الفكر الفلسفي » للنشار ١ / ٢٨٥ .

٣- المنهج الذوقى :

أما منهج الذوق ، أو الإشراق فهو منهج الصوفية والفلسفة الإشراقية

والذوق هو : « الضوء من سراج الغيب يقع على قلب صاف فارغ لطيف » [١] .

والإشراق هو : « ورود المعرفة على النفس مباشرة من الملأ الأعلى من غير أن تتطلبها النفس » [٢] .

هذه المعرفة الذوقية أو الإشراقية تأتى فوقاً ، وتلقى فى النفس إلقاء عند استعدادها لقبول هذا الفيض الإلهى .

ويعتبر ظهور هذا الاتجاه فى الوسط الإسلامى - إلى جانب عوامل أخرى - رد فعل لأبحاث المتكلمين والفلاسفة ، وغلوهم فى تقدير قيمة العقل وتحكيمه فى مجال الشرع .

لقد نظر الصوفية إلى مسلك المتكلمين والفلاسفة فرأوا أنهم أهل جدل ومناظرة ، صنعتهم تشقيق الكلام ، وهوايتهم حب الغلبة على الغير عن طريق اللجاجة والجدل والمناظرة بحجة تقرير العقائد الإسلامية والدفاع عنها ، دون أن يتعهد هؤلاء قلوبهم ، أو يشتغلوا بصلاح أنفسهم ، ورأوا أنهم بذلك قد ابتدعوا فى الإسلام ما لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا فى عهد أصحابه رضوان الله تبارك وتعالى عنهم ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آلاف من الصحابة كلهم علماء أتقياء ، ولم يسلك واحد منهم مسلك المتكلمين أو الفلاسفة فى التدقيق والتشقيق والجدل [٣] .

ويرى الصوفية : أن الجدل حجاب يحول بين القلب وبين صفائه ونقائه وطهره الذى هو سبيل القلوب إلى الفيض والإشراق والمعرفة الذوقية المباشرة .

= إن منهج المتكلمين - فى نظر الصوفية - هو منهج العقل ، والعقل لا يمكنه أن يصل فيما وراء عالم الشهادة إلى علم ولا إلى معرفة ، لأن المعرفة الحقة والمعرفة اليقينية لا تتأتى عن طريق العقل أو الحس ، وإنما تنبع فى القلب بعد المجاهدة ، والخلوة والذكر ، كما قال سبحانه : [والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله مع المحسنين] [٤] .

---

(١) الغزالى ، الرسالة اللدنية ، ١١٦ من مجموع القصور العوالى .

(٢) د . جميل صليبا ، المعجم الفلسفى ، ٢ /٧٢ طبع بيروت / ١٩٩١ م .

(٣) انظر ، إحياء علوم الدين ، للغزالى ١ / ٣٦ .

(٤) العنكبوت / ٦٩ .

= وهم يرون : أن الجدل الكلامى ، والاستدلال المنطقى لا يصل بالمؤمن إلى اليقين فى العالم المادى المحسوس فكيف بما وراء هذا العالم ؟! وأنى للعقل البشرى المحدود أن يصل إلى حقيقة ما من حقائق الغيب ، فضلاً عن أن يكتنه سره ، أو يحيط علماً به ، ولذلك ضلت بهم السبل ، وانعرجت بهم المسالك ، واضطربت آراؤهم ، وتعددت مذاهبهم ، واختلفت مناهجهم ، ولم يلتقوا عند رأى ، وما هو دليل عند قوم هو شبهة عند غيرهم ، وما هو صواب عند قوم هو خطأ عند سواهم .

فالاعتماد على العقل فى نظرهم مضلة لصاحبه ، لا يصل به إلا إلى الشكوك والأوهام ، ومثل من اعتاد التفلسف ، والاستدلال بالمقدمات والبراهين ، كمثل من استعاض برجله رجلاً خشبية لا روح فيها ولا حياة [1] .. وهو حجاب يحول دون أن يتلقى القلب فيوضاته من الله تعالى .

أما المعرفة الحقة – فى نظر الصوفية – فمصدرها (الله سبحانه) ومحلها القلب ، ومجالها الذوق أو الفيض ، وسبيلها ووسيلتها المجاهدة ، والخلوة ، والذكر ، وكبح جماح النفس ، وإضعاف شهوات الحس ، وإخلاص النية ، وصدق العزيمة ، والتوجه بالهمة والكنه والكلية إلى الله تعالى { ففروا إلى الله إنى لكم منه نذير مبين } [2] { والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا } وما يزال المؤمن يرقى بهذا فى مدراج الرقى ، والقرب من الله تعالى حتى تتلألأ فى قلبه بوارق النور الإلهى وحتى يكون على نور من ربه « فتتكشف له الأنوار الربانية ، والعلوم اللدنية ، فيدرك من حقائق الوجود ما لا يدركه سواه » [3] وتنكشف له العلوم والمعارف ، وحقائق الغيب انكشافاً لا يبقى معه شك ، وتتجلى له الحقائق دون ريبة

« يقول ذو النون المصرى (ت ٢٤٥هـ) : من أنسه الله بقربه أعطاه العلم من غير طلب » [4] .

كما قال تعالى : { وعلمناه من لدنا علماً } [5] فوراء العقل الجزئى المحدود ، عقل إيمانى لا يرزقه إلا من اصطفاه الله وطهره وزكاه ، فيه يشرق للعارف بوارق العلم حتى يبصر به عجائب الغيب ، وتتوالى هذه البروق ، وتدوم أنوار التجلى ويستمر

---

(١) راجع كتابنا « التصوف الإسلامى بين أنصاره وخصومه » ١٠٩ وما بعدها .
(٢) الذاريات ٥٠ .
(٣) ابن خلدون « المقدمة » / ٤٠٠ .
(٤) د . أحمد صبحى « مجلة عالم الفكر » عدد يوليو و أغسطس ١٩٧٥ م .
(٥) الكهف ٦٥ .

الفيض الإلهى فيشرق القلب بأنواره ، ويزهر بضيائه .
=وبهذا صرف الصوفية أنفسهم ، ومن أراد أن يسلك سبيلهم من القول إلى العمل، ومن النظر والجدل إلى الإيمان والتسليم ، ومن الحيرة والشك ، إلى سكينة القلب وبرد اليقين .
فالتصوف عمل وسلوك وأخلاق وآداب ، وإرادة لله تعالى وحده ، وتوجه إلى الله تعالى دون غيره .
« وإذا كان العبد كله لله كان الله له بكل الكل فيما يحبه منه » [1] .
يقول معروف الكرخى (ت ٢٠١هـ) : إذا أراد الله بعبد خيراً فتح عليه باب العمل وأغلق عنه باب الجدل ، وإذا أراد بعبد شراً أغلق عنه باب العمل ، و فتح عليه باب الجدل »
وكان يقول : « توكل على الله حتى يكون هو معلمك ومؤنسك » [2] . « فمن عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم » « وسئل ذو النون : كيف عرفت ربك ؟ قال : عرفت ربى بربى ، ولولا ربى ما عرفت ربى » [3] .
= ولهذا يرى الصوفية أن المعرفة بالله تعالى بتوحيده أمر فطرى كامن فى الفطرة البشرية ، مرتبط بآية العهد [وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى] [4] وهذه المعرفة ترقى بالمجاهدة النفسية والرياضة الروحية وتشرق أنوارها وأضواؤها فى القلب فيزداد القلب بها معرفة ، ويزداد بيقينها يقيناً وهو النور فوق النور [نور على نور يهدى الله لنوره من يشاء] [5] .
– والقلب فى نظر الصوفية هو : اللطيفة الربانية الروحانية التى هى حقيقة الإنسان وهو محل المعرفة الذوقية ، هذا القلب أشبه ما يكون بالمرآة الصقيلة التى تنعكس فيها صور الأشياء ، فكذا القلب تنعكس فيه صور العلوم والحقائق الإلهية الروحانية ، فإذا كانت مرآة القلب غير مجلوة ، أو غير صقيلة فإنها لا تستطيع أن تعكس شيئاً من حقائق العلوم ، كما أن المرآة إذا كانت غير صقيلة لا تتراءى

---

(١) الأصفهانى ، حلية الأولياء ، ١٠ / ٢٧٩ .
(٢) د . عبدالقادر محمود ، الفلسفة الصوفية ، ١٧٠ ، ١٧١ .
(٣) القشيرى ، الرسالة ، ٣١٥ ط . بيروت ١٩٩١ م .
(٤) الأعراف ١٨٢ .. وانظر القشيرى ، الرسالة ، ٤٦ .
(٥) النور ٣٥ .